# المحاضرة الثالثة: الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي

إن إسهامات المسلمين في الفكر الاقتصادي عديدة ولكن تم تجاهلها. ومن بين ما تجاهلته الرأسمالية الغربية، السمات المميزة للاقتصاد الإسلامي، مثل فرض الضرائب على رأس المال بدلاً من الدخل، ونظام غير قائم على الفوائد أو على الديون والذي يتم فيه استثمار رأس المال بدلاً من إقراضه للتداول.

## أولا- العصر الذهبي للإسلام:

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور الظلمات بالنسبة لأوروبا، فقد كانت متزامنة مع العصر الذهبي للدولة الإسلامية. حيث وحدت الفتوحات الإسلامية إبان القرن السابع وأوائل القرن الثامن لأول مرة في التاريخ عالم البحر الأبيض المتوسط لروما والإمبراطوريات القديمة من ناحية. وبلادي ما بين النهرين وإيران من ناحية أخرى. ومد المسلمون حدودهم الشرقية إلى بلاد ما وراء النهر وأفغانستان والهند. وبذلك فتح الطريق أمام حركة الناس والسلع والتقنيات والأفكار، كي تتدفق شرقا وغربا في فضاء شاسع، وحده الإسلام واللغة العربية وسرعان ما أصبحت اللغة العربية لغة الإدارة والقانون والتجارة فضلا عن العقيدة الإسلامية في معظم المنطقة.

تجلى انفصال العالمين البيزنطي والساساني تماما في الاختلاف في نظاميهما النقديين. فقد كانت العملة البيزنطية قاعدة أحادية المعدن من الذهب هي الصلدس Solidus أو النقد Nomisma كانت تزن 4.55 غراما من الذهب تقريبا. بينما استخدم الساسانيون أيضا معدنا واحدا هو الفضة، وكانت الدراخما تزن نحو 4.15 غراما من الفضة. وعلى مدى العقود القليلة التالية للفتوحات الإسلامية ظلت هذه العملات المعدنية تتداول وتسك كما في السابق. كل في منطقتها التابعة للخلافة. وفي أوائل العقد الأخير من القرن السابع أجرى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (685 - 705) إصلاحا نقديا جذريا باستبدال النظامين السابقين بقاعدة ثنائية المعدن. هما الدينار زنة 4.25 غراما من الذهب تقريبا والدرهم زنة 2.97 غراما من الفضة تقريبا، بالنسبة تبادل رسمية قدرها 20 درهما للدينار الواحد. وهو ما يتضمن نسبة ذهب إلى فضة قدرها 14 إلى واحد للوزن نفسه من المعدن. وكانت العملات المعدنية الجديدة متفردة أيضا في احتوائها على نقش ولم تحتوي تمثيلا للملك أو المعبود كما كان معتادا في السابق. وإنما تضرعا إلى الله واسم الملك الحاكم وتاريخ ومكان سك العملة.

تجلى انصهار الإمبراطوريتين حينذاك في القاعدة ثنائية المعدن الجديدة التي حلت محل نظامي المعدن الواحد السابقين القائمين على الذهب والفضة. فقد استطاعت الخلافة أن تدعم الإصلاح النقدي باحتياطات ضخمة من المعدنين الثمينين، من خلال الإتاحة المتواصلة لإمدادات جديدة منهما. واستطاع العالم الإسلامي، من خلال السيطرة على الموارد. أن يحقق الاستقرار النقدي دون اللجوء إلى تقليل المعدن النفيس في العملة لأكثر من ثلاثة قرون. وعلى ذلك فإن وصف هذا العصر بأنه العصر الذهبي للإسلام. صحيح. مجازا وحرفيا أيضا. ولذلك كانت العملات العربية، كما سنرى لاحقا، محل تقدير كبير في العالم المسيحي.

كانت عبارة "العصر الذهبي للإسلام" عنوانا لكتاب كلاسيكي لموريس لومبارد يقول فيه أنه يمكن النظر إلى العالم الإسلامي على أنه سلسلة من الجزر الحضرية تربط بينها طرق تجارية. وكانت الإمدادات المعادن النفيسة بمثابة التزييت

لحركة السلع وعوامل الإنتاج على طول هذه الدوائر. وكانت كل واحدة من هذه الجزر الحضارية مركزا له قوة شرائية أو استهلاكية تعتمد على كل من الإنتاج المحلي وواردات السلع الاستهلاكية والمواد الأولية.

كان العالم الإسلامي يعيش عصره الذهبي من اقصى الشرق حتى الاندلس مرورا بكل المناطق بينما كانت أوروبا الغربية المنطقة أقل المناطق اتصالا بالمناطق الأخرى وأقلها تقدما في النواحي كافة. وعلى خلاف القسمة الاقتصادية العالمية الحالية كان العالم الإسلامي يصدر إلى أوروبا الغربية السلع المصنعة وسلع الترف في مقابل العبيد والمواد الأولية الأوروبية كان العالم الإسلامي بالقيادة العربية عصر ذاك يشكل صورة الإقتصاد العالمي فكان متصلا مع المناطق الستة الأخرى جميعها، وكانت شروط التجارة في صالحه.

**نظرية «الفجوة الكبرى» لـ شومبيتر**

ذكر «شومبيتر» في كتابه تاريخ التحليل الاقتصادي، الذي نشر عام 1954، أن هناك «فجوة»، تبلغ خمسمائة عام، من الفكر الاقتصادي اليوناني إلى مدرسة «توما الأكويني»، لم يحدث خلالها أي تقدم في الفكر الاقتصادي. وكان خطأ «شومبيتر» الرئيسي أنه نسي مبدأ جوهريًا في التحقق من أي نظرية تاريخية، وهو دراسة الأحداث العالمية باعتبارها سلسلة، ودراسة هذه السلسلة تمكننا من معرفة ما إذا كانت الروابط في مكانها الصحيح أم لا، إذ لا يمكن للمرء أن يتعلم تاريخ أي حقبة ما لم يضع في اعتباره تسلسل الأحداث، خاصة الحقبة التي نحن بصدد دراستها الآن. والملاحظ أن شومبيتر لم يكن غافلًا تمامًا عن مساهمات مسلمي العصور الوسطى. وإلا لما ذكر ابن خلدون في حاشيتين في عمله الأساسي.

**ثانيا- معالم الفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى:**

يؤكد بعض الكتاب بأن الاقتصاد الإسلامي. ذو وجهين.

- **الأول** وجه ثابت يتضمن الأصول أو المذاهب وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول أو السياسة الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان.
- **والثاني** وجه متغير يتضمن التطبيق أو النظام، وهو عبارة عن الأساليب والخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لتحويل أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية إلى واقع مادي. كبيان مقدار حد الكفاية أو الحد الأدنى للأجور وإجراءات تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع وبين نطاق الملكية العامة ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إن مثل هذه التطبيقات اجتهادية ويمكن أن يختلف عليها.

من أبرز معالم الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى، ما يأتي:

1- **احترام الملكية الفردية (الخاصة)**: حيث أخذ القرآن الكريم بالملكية الفردية فأقرها و وضع أصولها مما ترتب عليه الاعتراف بالتفاوت بين الناس، وتقسيمهم إلى طبقات ومن نتائج ذلك أيضا الاعتراف بحق الإرث الذي يخفف من آثار التفاوت، وكذلك فرض الزكاة، والخلاصة أن الملكية في الإسلام ملكية فردية، ولكن هناك واجبات على المالك وتدخل من جانب الدولة لتخفيف ما يترتب على ذلك من مساوئ.

2- **الحث على العمل**: مجد الإسلام العمل وحث عليه، ولم يفاضل الإسلام بين أنواع العمل، ليس هناك أي حرج من العمل في التجارة.

3- **تحريم الربا**: حرم القرآن والسنة القرض بفائدة، "وأحل الله البيع وحرم الربا"، والحكمة في ذلك منع استغلال حاجة المحتاجين، ورغبة الإسلام في أن لا توجد في المجتمع الإسلامي طبقة تعيش من دخل رأسمالها دون أن تبذل جهدا من عمل.

4- **محاربة الاحتكار**: نهى الإسلام عن الاحتكار، وذلك لمنع استغلال المحتكرين للمستهلكين من خلال رفع السعر.

**ثالثا- أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى:**

**1- كتاب "الخراج" لأبي يوسف الأنصاري:**

وضع أبو يوسف أول مؤلف اقتصادي في الإسلام بناء على طلب الخليفة العباسي هارون الرشيد وتناول فيه الإيرادات العامة للدولة الإسلامية وبعض جوانب نفقاتها كما برزت في الكتاب جوانب عديدة من الفكر الاقتصادي مثل دور التنمية الاقتصادية في زيادة الإيرادات والنفقات وأهمية العنصر البشري. وضوابط السلوك الاقتصادي للدولة وقضايا التجارة الخارجية وتغيير قيمة النقود والمفاضلة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

وقد أقر أبو يوسف في كتابه مذهب القدرة على الدفع بالنسبة لدافعي الضرائب، وقدم تحليلا اقتصاديا بخصوص الأسعار ومسألة مراقبتها، وحضر أبو يوسف تدخل الحاكم لتثبيت الأسعار أو التحكم فيها، وكان يحاول الوصول إلى نظرية تحديد السعر حيث أكد أن العرض وحده لا يحدد السعر بل العرض والطلب معا.

وقد اشترط أبو يوسف استخدام ضريبة الخراج، المتعلقة بحاصلات الأرض الزراعية، بحذر لمصلحة دافع الضريبة والحاكم. فبالنسبة لأبي يوسف، لو أثقل النظام الضريبي كاهل دافعي الضرائب، فإن ذلك سيؤدي إلى التخلي عن الأراضي وانخفاض الإيرادات الضريبية. ولقد حذر من أن "الضريبة تقتل الضريبة" .في الواقع، كان ما يهمه هو العدالة الاقتصادية والاجتماعية لدافعي الضرائب، ولذا أكد على ضرورة فرض ضريبة بمعدلات تتناسب مع متوسط ثروة الفرد. ونجد مؤلفين آخرين تبنوا الأفكار ذاتها مثل أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي الذي ألف واحدًا من أوائل الكتب المخصصة لحل المشاكل الاقتصادية، وهو كتابه الشهير "الإشارة إلى محاسن التجارة."

**2- كتاب الاكتساب لمحمد بن الحسن الشيباني:**

ومن أهم جوانب الفكر الاقتصادي في الكتاب المذكور هو تفسير الكسب وأهميته وتكلم أيضا عن التخصص وتقسيم العمل. والاستهلاك ومستوياته المختلفة وكذلك النقود والاحتكار ومساوئه على المجتمع. وأخيرا النظام الاقتصادي للإقراض و المال العام.

**3- كتاب إحياء علوم الدين لمؤلفه أبو حامد محمد الغزالي:**

وقد تناول الغزالي في كتابه تحليل فلسفة الاقتصاد ومواضيع متعددة أخرى شملت الإنتاج وأهميته وعناصره والعمالة والبطالة والإنفاق الاستهلاكي والادخار، كما تناول أيضا التجارة والأسواق والأسعار ومخاطر الاحتكار. كما بحث الغزالي في النقود ووظائفها وفي الضرائب والقروض العامة. وأثرها على البيئة الاقتصادية.

**4- كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة لمؤلفه جعفر بن علي الدمشقي:**

يعتبر هذا الكتاب أول كتاب يبحث في مبادئ وأصول الاقتصاد والإدارة ويشمل موضوعين أساسيين هما:

- التحليل الاقتصادي الذي يحوي على الأموال وخصائصها والتخصص في الإنتاج وتقسيم العمل والمبادلة وقصور المقايضة وظهور النقود ونظرية القيمة والأسعار (القيمة المتوسطة) وهو ما يعرف حاليا بسعر التوازن في التحليل الجزئي. ويتناول أيضا تغيير أسعار السلعة الواحدة بتغيير أماكنها وهو ما يعتبر البذور الأولى في نظرية التجارة الخارجية.
- قضايا النمو الاقتصادي الذي تناول فيه التحبيب في الغنى والتنفير من الفقر، كما تكلم على الفائض الاقتصادي وهو عماد رأس المال ودعامة النمو والتقدم وبحث أيضا في ضوابط الاستثمار والتي تشبه نظرية تقييم المشروعات وإنتاجيتها ومردوديتها. وأخيرا، تطرق إلى العلاقة العضوية بين اكتساب المال و تثميره وإنفاقه.

**5- كتاب مقدمة لابن خلدون (1333-1406):**

هو عبد الرحمان ابن خلدون، رجل الدولة والقاضي والمؤرخ والعالم الذي اشتهر بكتابه "العبر" ومقدمة هذا الكتاب هي أشهر ما قدم للعلم.

إن أهم النواحي الاقتصادية التي عالجها ابن خلدون والتي تمثل في مجموعها الفكر الاقتصادي في آخر مرحلة من مراحل الازدهار الفكري في العصر الإسلامي الذهبي تتمثل فيما يأتي:

**أ- الحاجات البشرية:**

يقر ابن خلدون بأن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية. مثل الغذاء والملبس. وتتفرع عن الحاجات الأساسية احتياجات أخرى تعتبر ثانوية ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية. وهناك حاجات أخرى تنشأ مع كل رقي وتقدم يحرزه المجتمع وهذه هي الحاجات الكمالية أو الترفيهية. ويؤكد ابن خلدون بأن حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية.

**ب- طبيعة العملية الإنتاجية وتقسيم العمل:**

يؤكد إبن خلدون بأن إنتاج السلع يحتاج إلى تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم، ويقال هنا أن ابن خلدون قد تأثر بفكرة أرسطو عن تقسيم العمل لكنه يؤكد هنا على المواهب المكتسبة عن طريق التعلم، في حين يشير أرسطو إلى المواهب البشرية الفطرية كأساس لتقسيم العمل، ويلاحظ التشابه الكبير بين آدم سميث وبين ابن خلدون في مسألة تقسيم العمل فقد أوضح ابن خلدون فكرة الفائض المنتظر من جراء التعاون القائم بين الأفراد في العملية الإنتاجية على أساس تقسيم العمل، بينما الاعتقاد السائد أن سميث هو أول من أوضح هذه الفكرة، كما أن فكرة أدم سميث في ارتباط تقسيم العمل بحجم السوق تشبه إلى حد كبير الفكرة التي شرحها ابن خلدون قبله بعدة قرون في ارتباط تقسيم العمل بحجم النشاط الاقتصادي. ويميز ابن خلدون بين عناصر الإنتاج وهي: العمل ورأس المال والموارد الطبيعية، ويعتبر العمل أهم عناصر الإنتاج.

**ت- النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل:**

يقر ابن خلدون بأن الدخل لا يتحقق إلا نتيجة للسعي والعمل ويميز ابن خلدون بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة. وهي إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة. ويفرق بين الإمارة وباقي النشاطات الاقتصادية. فحين أن الإمارة ليست مذهبا

طبيعيا للمعاش فإن الفلاحة والصناعة والتجارة هي وجوه طبيعية للمعاش وأن الصناعة لا تحقق لا تتحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن.

**ث- تحليل الأسعار:**

أدرك ابن خلدون تأثير كل من العرض والطلب في تحديد الأسعار وتقلبات تلك الأسعار كما لاحظ ابن خلدون بأنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه كثر عمرانه، فإن أسعار السلع الضرورية وخاصة الغذائية، تنخفض والعكس بالنسبة للسلع الكمالية، فإن أسعارها ترتفع. فبالنسبة للسلع الضرورية فإن الناس تعمل لكي توفر حاجاتها منها ليزداد عرضها وترخص أسعارها، وهذا ما يثير الإعجاب في ابن خلدون في نظر البعض، حيث أن ذلك يعكس مضمون التحليل الحركي أو الديناميكي في بحثه لتغيرات الأسعار.

وبحث بن خلدون أثر اختلاف الثروة فيما بين البلدان المختلفة في طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وعرضها وأثر كل ذلك على ما يعرف اليوم المستوى العام للأسعار، مفسرا اختلاف أسعار نفس السلع في البلدان المختلفة.

**ج- المفهوم الاقتصادي للريع:**

قام بن خلدون بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة ما نسميه اليوم بالريع، وأن الأساس الذي اعتمد عليه ابن خلدون في تحليله يكاد يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه دافيد ريكاردو في تحليله للريع التفاضلي، فقد وصل ابن خلدون قبل ريكاردو بقرون عديدة لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة، والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وارتفعت بالتالي أسعار السلع المنتجة، والعكس صحيح. كما ناقش ابن خلدون العلاقة الطردية بين الأسعار وبين الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة. ولهذا تكون الأسعار في الأمصار أعلى مما هي عليه في البادية، كما ناقش العلاقة بين الأسعار والأرباح وعرف الربح بأنه الفرق بين أثمان شراء وبيع البضائع والسعر، وكيف أنه كلما انخفض السعر في السوق قل الربح.

**ح- تحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي:**

لعل أهم ما قام به ابن خلدون من بحث اقتصادي أنه قدم ما يمكن تسميته نموذجا تحليليا لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي الذي بناه على عنصرين هما: تزايد السكان ومزايا تقسيم العمل.

حيث أن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل وأن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المجتمع وزيادة دخولهم، ويدفعهم ذلك إلى توجيه جزء من نشاطهم الإنتاجي لإنتاج السلع الكمالية ويزداد طلبهم على هذه السلع.

**6- الفكر الاقتصادي عند المقريزي:**

هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي والذي يعتبر عميدا للمؤرخين في مصر والعالم العربي وله مؤلفات عديدة في الاقتصاد، ورغم تأثر المقريزي بابن خلدون ومنهجه العلمي في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقها إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر، فإذا كان تفسير ابن خلدون للظواهر من خلال نظرية القيمة فإن المقريزي حاول تفسيرها على أساس نقدي، وتتمثل مساهمة المقريزي في الاقتصاد من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية وباهتمامه ببعض المشكلات مثل النقود والغلاء وتوزيع المكاسب (الدخل) ومعاملات الأسواق.

وفي كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" يعمل على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار، ويرجعها إلى سوء السياسة الاقتصادية، وهي مسؤولية الزعماء، ويؤكد في كتابه بأن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ الخليقة، وأن الرخاء

مرتبط برخص الأسعار. والذي يرتبط بدوره بوفرة الأمطار والمياه التي تزيد من حجم المحاصيل وتدفع الأسعار إلى الانخفاض.

إلا أن المقريزي ذكر أسباب أخرى للغلاء بعضها سياسي محض مثل تفشي الظلم والقتل من قبل الحكام والخوف وتوقف النشاط الاقتصادي، ومنها حدوث الآفات الزراعية إلى جانب السياسة التي يتبعها المحتكرون. ويؤكد المقريزي أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء، في حين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الناس سيما إذا سعت الدولة إلى أن تسلك سلوك التجار المحتكرين في رفع الأسعار. ويعتبر البعض بأن أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي هي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الإدارة الاقتصادية.

وأوضح بأن سبب الارتفاع المستمر في تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كمية النقود المتداولة، وهنا وضع المقريزي الأساس لأول نظرية في التاريخ الاقتصادي، وبهذا فهو يعتبر مؤسسا للنظرية النقدية التي قدمها بعده فيشر. لكن فكر المقريزي كان أعمق من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي حيث نوه ضمنيا لتأثير النقود على جميع المتغيرات الاقتصادية وهذا اعتراف بعدم حيادية النقود التي جاء بها الاقتصاديون الكلاسيك، كما أنه يؤكد على فاعلية تغيير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي.

ولحل مشكلة زيادة النقود فقد طالب المقريزي بأن يتم سك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها. وبهذا كان فكر المقريزي قد وضع أساسا لكل من قاعدة الذهب وقانون جريشام. حيث فسر اختفاء النقود الجيدة (الذهب) من خلال وجود النقود الرديئة (أي العملات الفضية والنحاسية) ويؤكد المقريزي بأن استخدام المعادن كنقود شجع الحكام وعمالهم على زيادتها أو الإكثار منها كلما رغبوا في ذلك.

ويوضح المقريزي بأن الارتفاع الكبير في الأسعار والناتج عن زيادة كمية النقود، يؤثر على توزيع الدخل على فئات المجتمع المختلفة بأشكال مختلفة، فمنهم من يستفيد ومنهم من يخسر.

وبهكذا نجد أن الفكر العربي الإسلامي قد أسهم في وضع النظرية النقدية التقليدية والحديثة المعاصرة.